

التدفقات الدولية لرؤوس الأموال كمصدر للتمويل في ظل انخفاض اسعار البترول
بالجزائر

*International flows of capital as a source of financing in light of the low
oil prices in Algeria*

د. مبارك بن زاير
جامعة طاهري محمد- بشار - / الجزائر
benzairmebarek@yahoo.fr

أ.عبد الوهاب بن زاير
جامعة طاهري محمد- بشار - / الجزائر
wahab.apolyoss@yahoo.fr

Received:09/01/2017

Accepted: 28/02/2017

Published: 03/09/2017

ملخص:

نفس نوعية الخط تآثر الاقتصاد الجزائري بشكل واضح بانخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل، و لتجاوز هذه الازمة يسعى المشرفون على السياسة الاقتصادية بالجزائر الى استغلال مختلف البدائل المتاحة، و في ظل التفاعلات التي يشهدها العالم بين مختلف الكيانات الاقتصادية تعتبر التدفقات الدولية لرؤوس الاموال أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها لتمويل النشاطات الاقتصادية.

ضمن هذا الاطار تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من التدفقات الدولية لرؤوس الاموال كمصدر للتمويل في ظل انخفاض اسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ريعي، انخفاض أسعار البترول، مصادر تمويل، تدفقات دولية لرؤوس الأموال.

Abstract:

Algeria's economy has been clearly affected by lower oil prices since mid-2014, as a major source of funding, to overcome this crisis, supervisors of economic policy in Algeria are trying to exploit the various alternatives available, in light of the global interactions among various economic entities, international capital flows are an important tool to finance economic activities.

Within this framework, this study aims to shed light the extent to which the Algerian economy has benefited from international capital flows as a source of funding in light of the low oil prices.

Key Words : *Rentier economy, Low oil prices, Sources of funding, International capital flows.*

تمهيد:

ظل البترول يتصدر قائمة التبادلات السلعية بين مختلف دول العالم منذ مطلع القرن العشرين باعتباره اهم مصدر للطاقة، و مازلت أسعاره تحضى بإهتمام بالغ من طرف الخبراء و المحللين الاقتصاديين خصوصا في الدول الريعية التي تعتمد عليه لتلبية حاجياتها التمويلية، و يعتبر البترول كمصدر أساسي لتوفير التمويل اللازم لدفع الحركية التنموية في الاقتصاد الجزائري مما يجعله بالضرورة عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة التي تخضع للعديد من التأثيرات الاقتصادية وحتى السياسية، و من هنا كان تنوع مصادر التمويل ضرورة ملحة سعت السلطات الجزائرية الى تحقيقها منذ الاستقلال خصوصا في ظل المؤهلات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري سواء كانت طبيعية او بشرية.

ومما لا شك فيه أن بدائل التمويل لا تقتصر على المصادر الداخلية وحسب بل تتعداها الى المصادر الخارجية خصوصا في ظل الوتيرة المتزايدة التي تشهدها الحركة الدولية لرؤوس الأموال في إطار العولمة المالية. وذلك تحت الاشكالية التالية: ✓

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من الاعتماد على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال كمصدر للتمويل في ظل انخفاض أسعار البترول ؟
الهدف من الدراسة:

في ظل الانهيارات التي شهدتها أسعار البترول في الفترة الأخيرة تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى استغلال الجزائر للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال كمصدر تمويلي يمكن الاعتماد عليه خصوصا في ظل انخفاض أسعار البترول.

و للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالإشكالية سيتم التطرق الى:
التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، المفهوم و المكونات.

الأزمة البترولية و أثرها على الاقتصاد الجزائري.

التدفقات المالية الدولية كمصدر للتمويل ظل أزمة البترول بالجزائر.

1- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، المفهوم و المكونات.

لقد بلغ العالم اليوم درجة متقدمة من الحرية في انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الأقطار الاقتصادية، مما دفع بهذه الأخيرة الى تكييف أنظمتها الاقتصادية لتؤهلها لاستقطاب هذه التدفقات الراس مالية و الاستفادة مما تتيحه من مزايا لعل أهمها هو توفير التمويلات اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

1-1- تعريف التدفقات الدولية لرأس المال:

يعرف رأس المال الأجنبي بأنه انتقال الاموال من دولة تسمى الدولة الام الى دولة تسمى الدولة المضيف سواء كان هذا المال في صورة عينية أو نقدية و سواء كان لفترة قصيرة او لفترة طويلة وذلك بواسطة أفراد أو مؤسسات أو حكومات وذلك لقاء تملك جزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين في صورة أسهم لهذا المشروع بهدف الحصول على أرباح أو كقرض في صورة سندات أو أدون خزانة بهدف الحصول على فائدة عالية، او فائدة ضئيلة في صورة قروض ميسرة أو تسهيلات موردين أو دون لقاء و ذلك في صورة منح أو اعانات لا ترد، ويمكن تقسيم رؤوس الأموال الأجنبية الى ثلاثة تقسيمات¹:

- استثمارات أجنبية: و تنقسم الى استثمارات اجنبية مباشرة و استثمارات اجنبية غير مباشرة.

- القروض الخارجية.

- المساعدات الاقتصادية وتنقسم الى: قروض ميسرة و منح و اعانات خارجية لا ترد.

كما ان علمية انتقال رؤوس الأموال الاجنبية بين البلدان تعني انتقال الحقوق و الديون بين هذه الدول، ويقصد برأس المال الأجنبي أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد ويشمل ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر و القروض و المساعدات².

و تتعدد مكونات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال لتشمل: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستثمارات في المحافظ ضمن أسواق المال و تدفقات القروض على المدى القصير و المدى الطويل³.

ويبدو واضحا من خلال ما سبق ان التدفقات الدولية لرؤوس الاموال ترتبط ارتباطا وثيقا بالعولمة

الاقتصادية، و تشير العولمة الاقتصادية إلى الترابط المتزايد لاقتصاديات العالم نتيجة تزايد حجم

تجارة السلع و الخدمات و تدفقات رأس المال الدولي عبر الحدود والانتشار السريع للتكنولوجيات

مما يعكس التوسع المستمر لحدود الأسواق و التكامل المتبادل بينها⁴.

1-2- مكونات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال:

✓ الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مكونا رئيسيا ضمن التدفقات الدولية لرؤوس الاموال و يحتل مكانة مهمة عند الحديث عن التفاعلات الاقتصادية الدولية.

و قد عرفت الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه علاقة طويلة الأجل في موجدات رأسمالية ثابتة في بلد مضيف، بحيث تعكس هذه العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله و الرقابة عليها، ويكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا⁵.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار بغرض الحصول على مصلحة دائمة في المؤسسات العاملة خارج اقتصاد المستثمرة الأم". وتتكون علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من مؤسسة أم وشريك أجنبي يشكلان معا شركة متعددة الجنسيات. ولكي يعتبر الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا يجب أن يتحكم المشروع الأم في 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت في الفرع الأجنبي⁶.

وترى بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي لا يكون مباشرا الا اذا سيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين: 25-50% من مجموع أسهم المشروع⁷.

و رغم كل ما يتيح الاستثمار الاجنبي المباشر من مزايا على رأسها نقل التكنولوجيا و توفير مناصب العمل الا ان ذلك لا يمنع من وجود بعض التحفظات المتعلقة بالدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الاجنبية لإرتباطه بشكل أساسي بالشركات المتعددة الجنسيات.

فغالبا ما رأت الدول النامية للاستثمار الأجنبية المباشرة على انه شكل من اشكال الاحتلال الاقتصادي، فالناقدون للاستثمار الاجنبي المباشر غالبا ما ركزوا على ان تلك الشركات تنشئ مجرد مراكز تجميع بالدول المضيفة تاركة الرقابة الادارية و البحوث و التطوير لكي تتم بالدولة الام⁸.

✓ الاستثمار الاجنبي غير المباشر:

تعتبر الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة أحد اهم تجليات العولمة المالية كمظهر من مظاهر التفاعل بين مختلف الاقتصاديات نظرا لارتباطها بالأسواق المالية.

ويشير الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاستثمار في محفظة من الأوراق المالية كالأسهم و السندات لتحقيق معدل ربح معين دون الحق في ادارة المشاريع و الرقابة عليها⁹.

و تتمثل الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة في شراء الاسهم و السندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل اجانب، وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق اقصى الأرباح دون ان يترتب عليها اشراف مباشر او اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الاجانب، وهناك صورة لهذه التدفقات و هي الاستثمار بالمحفظة، وغالبا ما يتجه هذا المصدر الى الدول التي لديها اسواق مالية متطورة نسبيا و اجهزة و ادوات للوساطة المالية¹⁰.

وعليه فان الاستثمار الاجنبي غير المباشر يتعلق بالأسواق المالية و منتجاتها من اسهم و سندات بمختلف انواعها و التي يقوم المستثمرون الاجانب بالمتاجرة فيها بغرض الربح دون أن يتعدى الامر الى مسألة ادارة المشروعات او الاشراف عليها.

و نستطيع القول بأن هذا الاستثمار الذي يتم في البورصة يحمل وجهين أولهما يتمثل بتوفيره لراس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال البورصة التي تسهل انتقال الأموال، أما الثاني يمثل سلاحا قد يفتك بعملية التنمية من خلال عمليات المضاربة و خصوصا الأموال الساخنة في ظل صيغ التحرير المالي التي تغيب عنها الرقابة من قبل السلطات المختصة¹¹.

و من خلال ما سبق يبدو واضحا أن تطور حركية الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة في اي اقتصاد يرتبط بالضرورة بمدى تطور اسواقه المالية، اذ أن هذه الأخيرة تعتبر الارضية الاساسية لنشاط هذا التدفق المالي الاجنبي.

✓ القروض الخارجية:

تحاول معظم الاقتصاديات الاعتماد على المصادر التمويلية الذاتية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومختلف حاجياتها التمويلية، و نظرا لقلّة هذه المصادر او لسوء استغلالها خصوصا في الدول النامية يصبح خيار الاقتراض الخارجي حتمية لا مفر منها.

حيث تعرف القروض الخارجية بأنها تلك المقادير النقدية الاشكال الاخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة دولة لدولة أخرى بشروط معينة¹².

وتنقسم أنواع القروض حسب المدة الى: قروض قصيرة الأجل وهي التي تستحق الدفع خلال فترة أقصاها سنة، القروض متوسطة الأجل وهي التي تستحق الدفع من سنة خمس سنوات و أخيرا القروض طويلة الأجل و تكون فترة سدادها من خمس الى سبع سنوات¹³.

و يعتبر انسياب رؤوس الاموال الاجنبية هاما في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توفر الادخار المحلي و ان انسياب الاموال من الخارج لا يمثل فقط اضافة الى الموارد المحلية المتاحة للاستخدام بل يتضمن هذا الانسياب امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية، فقد يترتب على هذا الانسياب تشغيل موارد كانت معطلة قد تؤدي الى رفع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا¹⁴.

وقد ظهرت مشكلة المديونية و الديون الدولية في عقد السبعينيات و التي كان من شأنها أن تنتقل الى كافة بلدان العالم، و أصبحت المشكلة الدولية رقم واحد على قائمة المشاكل الاقتصادية اذ قام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك و الاستثمار في مشروعات مشكوك فيها حسب رأي البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 1991 الذي كان تحت عنوان تحديات التنمية¹⁵.

✓ المساعدات الدولية:

و هي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة الى الدول النامية و خاصة غير النفطية منها التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي تجابهها، و يقصد بها المعونة الانمائية الرسمية و هي المساعدات التي لا يقل فيها عنصر الميسر (عنصر المنحة) عن 25 % مع استخدام سعر خصم يبلغ 10 %¹⁶.

II- الأزمة البترولية و أثرها على الاقتصاد الجزائري.

II-1 مكانة البترول اقتصاديا.

لعل أول بئر نفیطة هي التي حفرت في جنوب ايران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد يعتبر النفط سعة استراتيجية بالغت الاهمية، ذلك باعتباره اهم مصدر للطاقة، ومنذ بدايات القرن العشرين الى يومنا هذا تحظى تقلبات اسعار البترول بأهمية كبيرة من طرف الخبراء الاقتصاديين و الدول المنتجة أو المصدرة لهذه المادة على حد سواء. و تتمثل أهمية البترول اقتصاديا فيما يلي¹⁷:

يعتبر عاملا من عوامل الانتاج الى جانب الارض، العمل، رأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر و الأسهل. من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منظم دون بترول فهو مصدر حرارة الطاقة المحركة و أساس الصناعة البتروكيمياوية. أهميته التجارية تكمن في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية

أصبح البترول في قطاع الموصلات بمثابة شريان النقل الحديث و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع الموصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك.

يبقى العامل الاقتصادي السبب الاهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الاولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

وفيما يتعلق بأسعار البترول فإنه توجد العديد من الطرق لتحديده أهمها:

-سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحركة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوqe الأسعار المتحركة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة¹⁸.

و نتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المحروقات فانه توجد طريقة أخرى لتحديد سعر البترول هي:

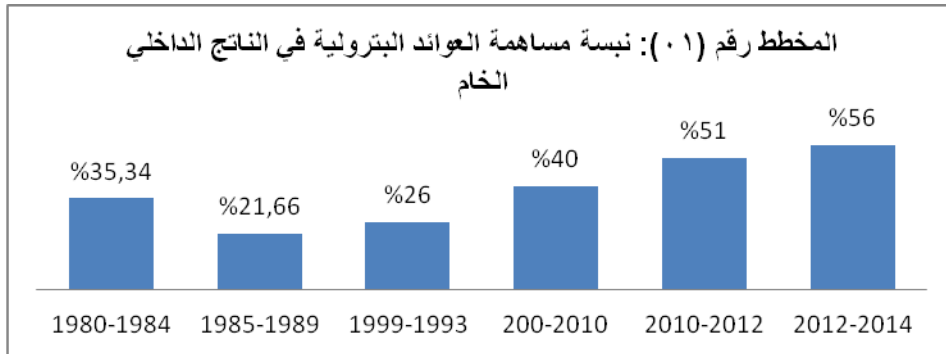
السعر الفوري أو الأنبي: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة وبصورة أنبية¹⁹.

و نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول و تتحكم فيها، حيث كانت السبب الاساسي في انخفاض الاسعار في معظم الاحيان، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية و فنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي انشاء منظمة OPEC و هدفها الأول هو حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها و تأمين التصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة²⁰.

II-2 مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري.

بدأ البحث عن البترول في الجزائر عام 1980، و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الانتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية حيث اكتشف حقل حاسي مسعود الذي بدأ الانتاج سنة 1957، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أمتت في 24 فبراير سنة 1971 51 % من اسهم شركتي البترول ايراب ERAP و شركة البترول الفرنسية²¹.

و المخطط التالي يوضح مساهمة العوائد البترولية في الناتج الداخلي الخام:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز و ذلك لاعتماده الكبير على البترول كمصدر اساسي للتمويل، و يبرز هذا من خلال المساهمة المعتبرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري، حيث تساهم أموال الربع البترولي بقدر كبير جدا من الناتج الإجمالي الجزائري خصوصا بعد سنة 2010 وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول وهي أيضا تغطي جزء كبير جدا من النفقات العامة للدولة إذ تذر على الخزينة العمومية أكثر من 12% من إجمالي إيراداتها السنوية، كما تلعب دور غير مباشر في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف أنواعها، كما أن صادرات المحروقات تحول دون تسجيل عجز عميق في ميزان المدفوعات الجزائري الذي تمثل أكثر من 19% من هيكل صادراته.

III- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال كمصدر للتمويل في ظل انخفاض أسعار البترول.

يتعمد الاقتصاد الجزائري ومنذ الاستقلال على البترول كمصدر رئيسي للتمويل، هذا رغم المجهودات الحثية التي بذلتها السلطات للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية أو النفطية.

III-1 الأزمة البترولية و أثرها على الاقتصاد الجزائري:

يتضمن الاقتصاد النفطي مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد و انتاج و توزيع و استهلاك السلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة او متنوعة و متعددة²².

ومن هنا فان اطلاق صفة اقتصاد ريعي او نفطي على اي اقتصاد تقتضي لا تتوقف على انتاجه للنفط و تصديره و حسب بل تسوجب اعتماده بشكل مباشر و كبير على عوائد هذه المادة.

و يؤدي الاعتماد الكبير على العوائد النفطية الى مجموعة من الآثار السلبية هي²³:

الانكشاف الكبير امام الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

ان الفوائض المالية المتأتية بصورة فجائية نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنه عنها استثمار غير مجدي لهذه الأموال التي غالبا ماتوظف في سندات و أدونات الخزينة لدول أجنبية.

تأثر الدخل النفطي بالتغيرات الطارئة على العملات الأساسية.

- تعرض الاقتصاديات النفطية الى ما يعرف بالتضخم المتبادل (التضخم المستورد).

لقد شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95 % من المجموع الكلي للصادرات و شكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50 % أدى الى العديد من الآثار السلبية.

ان هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل و تدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على اساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، و منها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها²⁴.

و في سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 47.1% من 100.2 دولار في 2014 الى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في إيرادات صادرات المحروقات (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، و امتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، و نتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 الى 144.13 مليار دولار نهاية 2015²⁵.

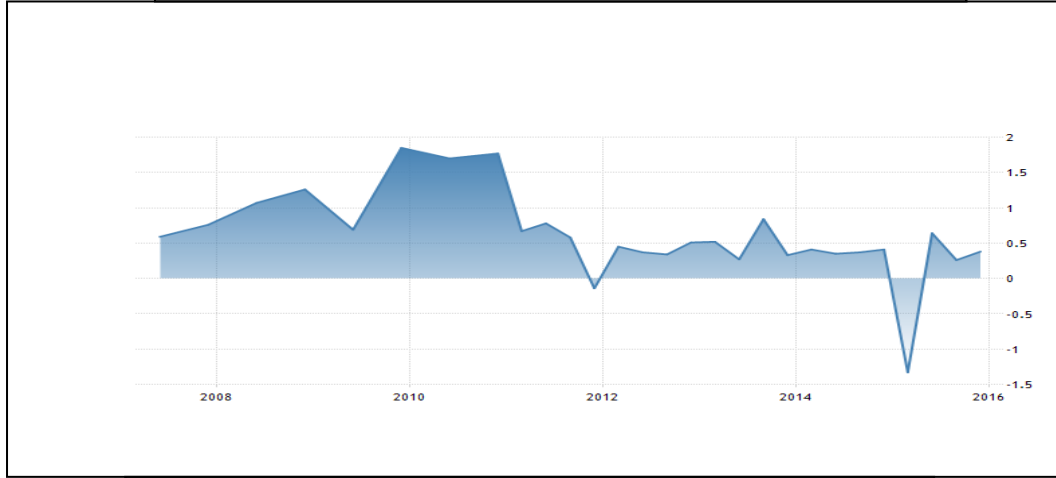
III-2 التدفقات الدولية لرؤوس الأموال كمصدر للتمويل في ظل انخفاض أسعار البترول.

و لمجابهة هذه الازمة قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الاجراءات هدفها الاساسي توفير تعويض النقص في التمويل، ويتم ذلك من خلال الاستغلال الامثل لكل الموارد خارج المحروقات كأداة للتنويع الاقتصادي.

✓ الاستثمار الأجنبي:

و في هذا المجال يعتبر الاستثمار الاجنبي بنوعيه أداة مهمة للتنشيط الحركية الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية، حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل الخبرة خصوصا في القطاع الصناعي الذي يعتبر أحد اهم القطاعات المعول عليها خارج قطاع المحروقات، و المخطط التالي يوضح تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

المخطط رقم (02): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر -



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على موقع البنك الدولي

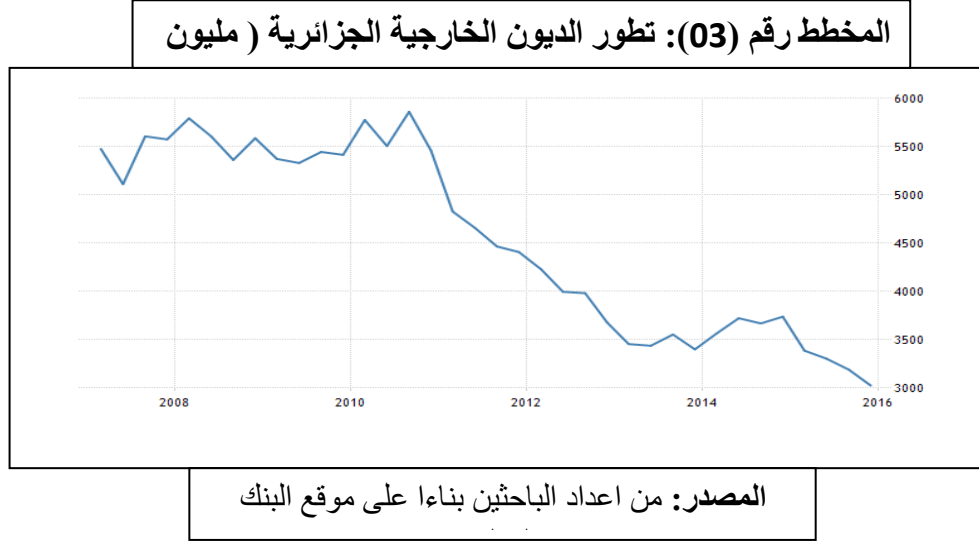
من خلال المخطط (02) الذي يمثل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر نلاحظ مدى التطور الايجابي الذي شهدته تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الجزائر قبل الازمة البترولية خصوصا خلال سنة 2010 حيث بلغ مايقارب 1.8 مليار دولار و الجدير بالذكر ان تلك المرحلة شهدت تطورا ايجابيا لمعظم مؤشرات الاقتصاد الجزائري و ليس الاستثمار الاجنبي وحسب نظرا للوضع المريح المسجل لكن ما تلبث هذه التدفقات أن تتراجع و السبب الرئيسي يرجع للركود الذي شهدته الساحة الدولية من آثار سلبية ناتجة عن الازمة المالية لسنة 2008، رغم أن الاقتصاد الجزائري لم يعاني بشكل كبير من هذه الازمة بشكل مباشر لكن لا بد أن تبرز بعض الآثار السلبية خصوصا فيما يتعلق بالمتغيرات ذات الصلة بالساحة الدولية مثل الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفيما يتعلق بالازمة البترولية الحالية فيلاحظ أنها قد أثرت وبشكل سلبي جدا على الاستثمار الاجنبي الذي سجل ادنى مستوى له سنة 2015 بمايقارب -1.5 مليار دولار و هو مؤشر سلبي جدا يدل على مدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية الجزائرية بالبترول و استجابتها السريعة للتذبذبات التي تطرأ عليه، و يرجع سبب هذا الانخفاض ايضا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنشط وبشكل كبير في مجال المحروقات مثل التنقيب و الاستخراج، وما يحسب للسلطات الجزائرية هو تدارك الموقف حيث عملت على تحفيز العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر خصوصا فيما يتعلق بالارضية القانونية²⁶- وان كان الجدل ما يزال قائم حول قاعدة 49% 51%- الأمر الذي سمح بعودة انتعاش الاستثمارات الاجنبية الواردة و بالتالي الاستفادة مما تقدمه من تمويل و انتعاش للحركة الاقتصادية ككل.

و يبقى الجزء الثاني الأ وهو الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة الذي يعاني من ركود تام نتيجة غياب الاداة الاساسية المحركة لهذا النوع من الاستثمارات ألا وهي البورصة، فيورصة الجزائر تضم 05 شركات فقط و تسجل تغيير طفيف لا يكاد يذكر²⁷، هذا رغم الجهود المبذولة لتنشيط البورصة باعتبارها احد مصادر التمويل ان محليا او حتى دوليا و الاستفادة مما توفره من تمويل يساهم في الخروج من دائرة المحروقات.

✓ المساعدات و القروض الخارجية:

تلجأ معظم الدول الى العالم الخارجي عند حدوث صعوبات في توفير التمويل اللازم لتلبية الحاجيات الاقتصادية، وذلك اما عن طريق الاقتراض أو عن طريق المساعدات، لكن يتم الامر بحذر شديد نظرا لما يرافق تلك القروض من شروط و ارتباطات، و المخطط رقم (03) يوضح تطور الديون الخارجية الجزائرية:



من خلال المخطط رقم (03) و كصورة عامة يتضح لنا مدى الجهود التي بذلتها الجزائر قبل الازمة البترولية الحالية بغية القضاء على ديونها الخارجية و ذلك نابع من سياسة واضحة اندرجت ضمن الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية الجزائرية نتيجة الأثار السلبية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري بعد الازمة البترولية لسنة 1986 التي دفعت بالجزائر الى اللجوء الى المديونية الخارجية التي ارتفعت الى اكثر من 10 ملايين دولار ما بين 1985 و 1989 و تحمل تبعاتها المثلثة في شروط صندوق النقد الدولي خصوصا اعادة الهيكلة لتشكّل تلك المرحلة منعرجا حاسما لم يقتصر على الاطار الاقتصادي وحسب بل حتى السياسي و الاجتماعي، ومع الارتفاع المحسوس الذي سجلته اسعار البترول مع مطلع سنة 2000 بنسبة 38% تمكنت الجزائر من النخلص التدريجي من ديونها الخارجية حيث تم العمل الحثيث على القضاء عليها، ومع بداية الازمة البترولية الحالية سجلت الديون الخارجية وبعد ان اوشكت على الانعدام ارتفاعا قدره 3800 مليون دولار منتصف سنة 2015 الأمر الذي يوحى بمدى تأثير انخفاض اسعار البترول على مصادر التمويل، لكن ما تلبث السلطات الجزائرية النجاح في توفير مصادر تمويل بديل داخلية تمثلت في سندات الخزينة التي تم اصدارها لأجل ثلاث إلى خمس سنوات بفائدة تتراوح بين 5 و 5.75% و هو أمر يحسب للسلطات المالية الجزائرية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية فرغم أن هذه الاخيرة تمنح بدون مقابل لكن غالبا ما ترتبط بالأمور السياسية و التنازلات مع أنها قد ترتبط بالكوارث الطبيعية مما يجعل التعامل معها اقتصاديا صعبا جدا و غير واضح.

خاتمة:

من خلال ما سبق يبدو واضحا الأثر السلبي الكبير الذي سببه انخفاض أسعار البترول في نقص التمويل في الاقتصاد الجزائري، و لتدارك الامر شرعت السلطات الجزائرية في العديد من المحاولات لايجاد مصادر بديلة تتكفل بتعويض النقص المسجل، و فيما يتعلق بالتدفقات المالية الدولية ودورها في توفير التمويل فإن أهم النتائج المتوصل اليها من خلال ماسبق نجد:

- تسبب انخفاض أسعار البترول في عدم استقرار واضح لكل المتغيرات الاقتصادية الجزائرية الداخلية منها أو الخارجية على حد سواء و هذا يدل على مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول كمصدر اساسي للتمويل.
- تشكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدرا مهما ليس فقط لتوفير التمويل للحفاظ على الحركية الاقتصادية بل حتى لنقل الخبرة و تطوير بعض القطاعات التي تساهم في التنويع الاقتصادي خصوصا القطاع الصناعي، ولقد نجحت الجزائر في تدارك الخلل الذي لحق بهذا النوع المهم من التدفقات الدولية في المرحلة الاولى من الازمة البترولية عن طريق محاولة اعادة النظر في القوانين التي تتحكم فيه.
- يبقى الاستثمار الاجنبي غير المباشر غير مستغل بشكل يساهم في تعويض النقص المسجل في توفير التمويل جراء الازمة البترولية الراهنة، وذلك بسبب غياب المحرك الاساسي الذي يسهل هذا النوع من التدفق الدولي لرؤوس الاموال ألا وهو البورصة.
- رغم سعي الجزائر الى تفادي اللجوء الى الاقراض الخارجي غير ان الازمة البترولية الاخيرة ارغمتها الى اللجوء الى الاقراض ، لكن يحسب لها تدارك الموقف من خلال مجموعة من التدابير مثل اصدارها لسندات خزينة كمصدر تمويل داخلي بديل.

و تبقى مسألة تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية رهانا مستمرا رغم توفر الوسائل و البدائل و لتحقيق ذلك و جب الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية متمثلة في الدرجة المتقدمة من التفاعل ضمن العولمة الاقتصادية.

المراجع والإحالات:

- 1- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 09.
- 2- إبراهيم موسى، قياس و تحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة خلال المدة 1990، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع عشر، سنة 2009، ص 13.
- 3 -Vincent Caupin, **Les pays émergents face aux flux (et reflux) de capitaux**, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 2014,p58.
- 4 - Gao Shangquan, **Economic Globalization: Trends, Risks and Risk Prevention**, United Nations Department of Economic and Social Affairs ; 2000.p 03.
- 5 - UNCTAD, World Investment Reropt 2005 , **Transnational Corporations and Internationalisations Of R&D**, United Nation ,New York and Geneva , 2005, P297.
- 6 - Harrison G. Blaine, **Foreign Direct Investment**, Nova Science Publishers, New York, 2009, P 147.

- 7- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، درا المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، سنة 2010، ص 223.
- 8- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الاولى 2008، ص 93.
- 9- حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية و انعكاساتها، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، 2006، ص 95.
- 10- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 54.
- 11- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الأولى 2011، ص 112.
- 12 -G. Bannock, R. Naxter & R. Rees, The Penguin Dictionary of Ecomics, Penguin Book, Geat Britain 1972, P101.
- 13- حسين سيد محمد القاضي، ادارة الدين العام الخارجي -دراسة مقارنة- دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 19.
- 14- طلال بابا، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ص 79.
- 15- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2006، ص 194.
- 16 -Danny M. Liziger Tsira External Assistance, Journal of Finance and Development, Volume 21 1984 p. 622.
- 17- محمود موسى عثمان، الموارد الاقتصادية، منظور بيئي، دار المنطقة العمرانية، مصر، الطبعة الأولى، 1988، ص 87.
- 18- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص 198.
- 19 -Jean Pierre Angelier , énergie internationale 1987-1988 , Economica ,1987, P 66
- 20- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 75.
- 21- محمد خنتاوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص 91.
- 22- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص 03.
- 23- مصطفى رشيد شبيحة، مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، لبنان، 1981، ص 20.
- 24- راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار اسعار النفط: الأسباب و النتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2015، ص 02.
- 25- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، متاح على موقع بنك الجزائر على الرابط التالي:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf
- 26- للمزيد حول مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر أنظر:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/161-modalites-implantation-de-projets>
- 27 - http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe (تصفح بتاريخ 2017/05/04)